

لو ظلم على كثير لا يتأتى الخلاف لوجوب الخروج بصنعه او كان المصلح  
 انما فعله سرورا بعد العقود قدرا للشهيد بان تذكرها اوراها المكتوبة  
 فغيرها من غير كحل حتى لو ~~تخطت~~ نقلها من غيره لا يتأتى الخلاف  
 خروج بضمه او كان المصلح عاريا فربما يؤا وقد راعى لب بعد  
 ما قعد قدرا للشهيد او كان المصلح مومنا غير قادر على الركوع والسجود  
 فتدرك على الركوع والسجود بعد العقود قدرا للشهيد او تذكر المصلح  
 في هذه الحالة ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب ترتيب  
 او احدث الامام القادي في هذه الحالة فاستخلف اختيارا وطلعت  
 عليه اي على المصلح الشمس وهو صلوة التبع في هذه الحالة او دفن وقت  
 نحو العصر وهو صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلح ماسحا على  
 الجيرة فسقطت عن برء في هذه الحالة او كان صاحب عذر فانقطع  
 عذره في هذه الحالة واستمر الانقطاع حتى استوعب وقت صلوات  
 بان انقطع وهو في هذه الحالة الصلوة الظاهر واستمر الانقطاع حتى خرج  
 وقت العصر فيبقى في هذه المسائل الاثنى عشرية قد صد صلواته  
 اذ في فرضه من الصلوة باضره عن صنعه وقال اغتت صلواته بناء

على الاصل

على الاصل المذكور وتام بحجة وتحصيفه في الشرع وقد زيد على هذه  
 المسئلة ما لو صلا بالخي استه لفقده ما من يلزم بعد فقد قدرا للشهيد  
 قد راعى الزنا وما اذا دخل وقت من الثلثة في قضاء فاسته في هذه  
 الحالة وما اذا اعتقت وهي تصلي بغير قناع في هذه الحالة فلم يستمر على  
 الغور والثانية من الغرائض وهي الثانية من المختلف فليس لها بعد  
 تعديل الا وكان فانه عندا لا يوجب فرض لما ذكرنا من الحديث اي حديث  
 ابن مسعود وهو المتقدم في فطر اقل ذكر الغرائض وعندنا تعديل الاركان  
 من الواجبات لامن الغرائض كمثل محمد بن ترك الاعتدال في الركوع  
 والسجود فقال لا اضاف ان لا يجوز صلواته وكذا عن ابن عمر وعنه  
 السرخسي من ترك الاعتدال يلزم الاعتدال ان يعيد الصلوة با  
 الاعتدال ومن المتأخرين من قال يلزمه ويكون الفرض هو الثاني و  
 المختار ان الفرض هو الاول والثاني جبري لثقل الواقع فيه من الواجب  
 وكذا كل صلوة اذيت هو الكراهة التحريمية يجب اعادة ثا الفرض  
 هو الاول والثاني جابر قال ابن الهمام في شرح الهداية وكذا الفتاوى  
 من الركوع والجلوس بغير السجدة والظمانية فيها اكلها وانقض

اي يلزمه بخبر